الأنباء
الاحد 1 ابريل 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

مشروع مكاتب الدرة أثبت فشله

الكندري لمحاسبة مكاتب الخدم المتلاعبة في أسعار العمالة المنزلية قرب شهر رمضان

فيصل الكندري

طالب النائب فيصل الكندري الجهات المختصة بضرورة تفعيل اجراءاتها الخاصة بمحاسبة مكاتب استقدام الخدم الذين أصبحوا يتلاعبون بالاسعار خاصة مع قرب شهر رمضان في ظل عدم توافر العمالة المنزلية في المكاتب، معتبرا ان مشروع مكاتب الدرة اثبت فشله ولم يقض على تجارة الخدم والتلاعب بالاسعار أو توفير متطلبات الشعب من العمالة المنزلية. وقال الكندري في تصريح صحافي، ان المشكلة ليست وليدة الساعة ورغم كل ذلك فإن الحكومة صامتة ولا تحرك فعليا تجاه هذه القضية، خاصة بعد مشكلة العمالة الفلبينية.

وأضاف انه للأسف الشديد لم تتحرك الدرة أو الجهات المختصة بفتح الأبواب امام استقدام جنسيات اخرى، حتى يتم القضاء على مشكلة العمالة المنزلية والتلاعب بالاسعار من قبل اصحاب المكاتب. وشدد الكندري على ضرورة التحرك الجدي والفعال من قبل الحكومة قبل رمضان لاستقدام العمالة المنزلية ومحاسبة المسؤولين في مكاتب الدرة على فشلهم الذريع في عدم النجاح في قضية استقدام العمالة المنزلية.

بعد تثبته وتأكده من أن المعلومات الحاصل عليها غير متوافقة مع الواقع الفعلي

«الصحافيين» تثمن سحب عاشور سؤاله عن الأرض المخصصة للجمعية

أصدرت جمعية الصحافيين الكويتية بيانا صحافيا بشأن سحب النائب صالح عاشور سؤاله حول الأرض المخصصة للجمعية.

وقالت الجمعية في بيانها إنه انطلاقا من أهمية التواصل والتعاون بين السلطة الرابعة والتي تمثلها الصحافة الكويتية والسلطة التشريعية (مجلس الأمة) لإيضاح الحقائق، فقد تابع مجلس إدارة جمعية الصحافيين الكويتية سحب عضو مجلس الأمة النائب صالح عاشور لسؤاله المقدم إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل حول الأرض المخصصة للجمعية بعد تثبته وتأكده بأن المعلومات التي حصل عليها سابقا غير متوافقة مع الواقع الفعلي، وإصداره بيانا صحافيا لوسائل الإعلام جاء نصه «تم سحب الأسئلة البرلمانية حول الأرض المخصصة لجمعية الصحافيين الكويتية بعد التأكد أن المعلومات في السؤال غير متوافقة مع الواقع الفعلي لوضع أرض الجمعية».

وأوضحت الجمعية في بيانها أن: مجلس إدارة جمعية الصحافيين الكويتية إذ يثمن ويقدر البيان الصادر من النائب صالح عاشور وسحبه لسؤاله البرلماني ورجوعه إلى الحق، لأن الاعتراف بالحق فضيلة، فإن موقفه ذلك يدلل على أن النائب يمثل الأمة والشعب، وضميره الحي هو المحرك الحقيقي في مواقفه تجاه مجمل القضايا وكما قيل «الحقيقة أثمن من الذهب».

وتؤكد الجمعية أنه «وفيما يخص حملة الافتراءات والشائعات التي قامت بها فئة مغرضة للأسف عبر نشرها في مواقع التواصل الاجتماعي، فإن مجلس الإدارة يحتفظ بحقه الكامل في تحريك المساءلة القانونية تجاه ذلك الافتراء ويؤكد في الوقت نفسه استمراره على نهجه في العمل على خدمة الصحافة الكويتية بعيداً عن المهاترات ووفقا للمبادئ المهنية».

الهدية يطالب بتمديد فترة تغيير الجوازات للتيسير على المواطنين

م.محمد الهدية

طالب النائب م. محمد الهدية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح بتمديد فترة استبدال جواز السفر الحالي بالجواز الالكتروني، وذلك تسهيلا على المواطنين الى جانب زيادة عدد مراكز الخدمة لإتاحة المجال لاستيعاب العدد الأكبر من المواطنين.

وقال الهدية في تصريح صحافي: إن عدد المراكز التي تستقبل المواطنين لاستبدال جوازاتهم غير كافية وتشهد زحاما شديدا بالإضافة الى انه لا يوجد مواعيد عبر خدمة «اون لاين» وهو ما يجعل فترة تجديد الجوازات التي تنتهي 30 يونيو المقبل غير كافية لذا يجب تمديد الفترة أمام المواطنين.

من جانب آخر ثمن الهدية قرار وزير الداخلية بتشكيل لجنة لإعادة النظر في ترقيات الضباط، مؤكدا ان القرار يأتي في الاتجاه الصحيح لرفع الظلم عمن لم يشمله قرار الترقيات الأخير رغم انه مستحق.

وأكد الهدية ان هذا القرار محل ترحيب واطمئنان لجميع الضباط لأنه يعزز الشفافية والثقة لديهم في قرار الترقيات ويعطي كل ذي حق حقه.

«التأمينات» تطلب فتح اعتماد إضافي لميزانيتها للسنة المالية 2017 ـ 2018

أدرج على بند الإحالات في جدول أعمال جلسة مجلس الأمة الثلاثاء المقبل مشروع بقانون بفتح اعتماد اضافي لميزانية مؤسسة التأمينات الاجتماعية للسنة المالية 2017/2018، وجاء في نص القانون:

مادة أولى:

تعدل تقديرات الإيرادات بميزانية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للسنة المالية 2017/2018 لتصبح 4,567,845,000 (فقط أربعة مليارات وخمسمائة وسبعة وستون مليونا وثمانمائة وخمسة وأربعون ألف دينار كويتي لا غير) وذلك حسبما هو وارد بالجدول حرف (أ) المرفق.

مادة ثانية:

تعدل تقديرات المصروفات بميزانية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للسنة المالية 2018/2017 لتصبح 3,095,793,000 د.ك (فقط ثلاثة مليارات وخمسة وتسعون مليونا وسبعمائة وثلاثة وتسعون ألف دينار كويتي لاغير) وذلك حسبما هو وارد بالجدول حرف (ب) المرفق بالقانون.

مادة ثالثة:

تعدل زيادة الإيرادات على المصروفات لتصبح 1,472,052,000 د.ك (فقط مليار وأربعمائة واثنان وسبعون مليونا واثنان وخمسون ألف دينار كويتي لاغير) تضاف على احتياطيات الصناديق المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه وذلك حسبما هو وارد بالجدول حرف (ج) المرافق لهذا القانون.

مادة رابعة:

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية.

وجاء في المذكرة الايضاحية بأن يتم فتح الاعتماد الإضافي لميزانية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على النحو التالي:

الإيرادات:

بلغ اجمالي الإيرادات بعد التعديل مبلغا وقدره (4,567,845,000 د.ك) بزيادة قدرها (5,684,000 د.ك) عن المعتمد البالغ (4,562,161,000 د.ك) وترجع الزيادة والنقص على صناديق الإيرادات المختلفة إلى الأسباب الآتية:

ـ التغير في حصيلة استثمار أموال المؤسسة على الصناديق التأمينية والتي تتأثر بالزيادة والنقص في تعويضات الصناديق المختلفة.

ـ تأثر المستحق على الخزانة العامة بمبلغ (8,289,000) وذلك لتأثر بعض بنود الإيرادات وفقا للقرارات والقوانين الصادر لذلك مثل (غلاء المعيشة ـ الدعم المالي ـ المكافأة الخاصة).

إجمالي المصروفات:

قامت المؤسسة بإعادة دراسة المصروفات المتوقعة للسنة المالية 2017/2018 بناء على مؤشرات الصرف خلال الفترة السابقة بالإضافة إلى التوقعات ولهذا فإن المؤسسة تتوقع حدوث تجاوزات في باب المصروفات الباب الثالث وعليه وجب تعديل ميزانية المصروفات بطلب زيادة بمبلغ 120,000,000 مليونا ليصبح اجمالي المصروفات المتوقعة للسنة المالية 2018/2017 مبلغ (3,095,793,000 د.ك) حيث بلغت المصروفات المعتمدة في الميزانية مبلغا قدره (2,975,793,000 د.ك) وهذه الزيادات جاءت في الباب الثالث كما يلي:

مصروفات الباب الثالث:

بلغ اجمالي المصروفات الباب الثالث مبلغا قدره (3,008,020,000 د.ك) بزيادة قدرها (120,000,000 د.ك) عن المعتمد للسنة المالية 2018/2017 وذلك بفتح اعتماد اضافي بمبلغ (120,000,000 د.ك) على صناديق التعويضات المختلفة وذلك للأسباب التالية:

ـ تمت زيادة التعويضات المتوقعة للباب الثالث بمبلغ (45,797,000 د.ك) لمواجهة الزيادة المتوقعة في التعويضات نتيجة تغير سلوك المؤمن عليهم نحو التقاعد.

ـ زيادة التعويضات المتوقعة في صندوق الخاضعين للباب الخامس بمبلغ (716,000 د.ك) وذلك لمقابلة الزيادة المتوقعة بين حالات انتهاء الخدمة باستحقاق معاش.

ـ زيادة تعويضات صندوق العسكريين بمبلغ (8,682,000 د.ك) وذلك لمقابلة الزيادة المتوقعة في أعداد المتقاعدين والقرارات الصادرة بهذا الشأن.

ـ زيادة تعويضات صندوق التأمين التكميلي بمبلغ قدره (26,906,000 د.ك) وذلك لمواجهة الزيادة المقدمة في التعويضات نتيجة تغير في سلوك المؤمن عليهم نحو التقاعد.

زيادة تعويضات صندوق المكافأة المالية بمبلغ قدره (37,899,000 د.ك) وذلك لمواجهة الزيادة المتوقعة في تعويضات نتيجة تغير سلوك المؤمن عليهم واستحقاق المتقاعدين صرف المكافأة بعد مرور سنتين على تطبيق القانون رقم 110 لسنة 2014 وهو ما له تأثير على مختلف الصناديق التأمينات الأخرى.

استبعاد الجمعيات التعاونية من الخضوع للقانون

«المالية» توافق على تعديلات قانون «السجل التجاري» إلغاء عقوبة الحبس لعدم تناسبها مع المخالفة

أدرج على جدول أعمال الجلسة المقبلة لمجلس الأمة التقرير الثلاثون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع قانون في شأن السجل التجاري.

وأوضح تقرير اللجنة أن قانون السجل التجاري الحالي صدر منذ ما يقارب 58 عاما الامر الذي يستوجب إصدار قانون جديد يتواكب مع العصر الحديث ومستجداته.

وأضاف ان الواقع الذي نشأ فيه القانون الحالي شهد تغيرات ملموسة من حيث اصدار تشريعات جديدة لها علاقة مباشرة بهذا القانون كقانون الشركات الذي تضمن احكاما لا سابق بها.

وذكرت اللجنة في تقريرها أن هذه التغيرات تواكبت مع ظهور الوسائل الحديثة كالحاسب الآلي والانترنت والانتشار الواسع لاستخدام برمجياته وأخيرا تضمن القانون الحالي بعض العبارات والمصطلحات التي لم يعد لها وجود في الواقع، فعلى سبيل المثال «الادارة المالية التي أصبحت ادارة السجل العام» و«الروبية» وهي كانت العملة المستخدمة لتحديد الغرامات وقت صدور القانون.

رأي اللجنة

ورأت اللجنة بعد ان تدارست مشروع القانون واستمعت لوجهة نظر وزارة التجارة، انه بات من الضروري سرعة إقرار هذا القانون كونه صدر قبل قرابة الستين عاما طرأت خلالها العديد من التغيرات الاقتصادية والتشريعية التي يستوجب معها تعديل هذا القانون لدفع عملية التنمية وتحسين بيئة الاعمال، لاسيما ان هذا القانون جاء ضمن المتطلبات التشريعية لوثيقة الإصلاح الاقتصادي الجديدة التي ناقشها المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ 2018/3/6.

وذكرت اللجنة في تقريرها ان مشروع القانون المقدم يحقق الاهداف المرجوة منه ولكنه بحاجة الى اعادة صياغة بما يساهم في تدشين بيئة الاعمال وتحقيق أكبر قدر من الشفافية.

وأضافت اللجنة عددا من التعديلات على المشروع اهمها:

1ـ اضافة تعريفات جديدة الى المادة الاولى تضمنت تعريفا للتاجر والمنشأة التجارية.

2ـ إلزام الوزير بإنشاء سجل الكتروني بالاضافة الى السجل التقليدي وطلب القيد وتغيير او تعديل أي من بياناته الكترونيا وذلك تماشيا مع التطورات الحديثة في عالم التكنولوجيا والاتصالات الامر الذي يساعد في تحسين بيئة الاعمال.

3ـ استبعاد الجمعيات التعاونية من الخضوع لقانون السجل التجاري، حيث ان الهدف من إنشائها هو التكافل الاجتماعي بالرغم من ممارستها للنشاط التجاري كما ان هناك قانونا خاصا بها ينظم اعمالها.

4ـ نصت المادة 9 على حظر استخدام السجل التجاري من الغير بأي شكل من الاشكال وذلك بهدف علاج «ظاهرة التضمين» مع منح مهلة سنة لمخالفي نص هذه المادة لتوفيق أوضاعهم.

5ـ تحديد أهم البيانات التي يجب على الوزارة ان تنشرها في أي وسيلة الكترونية لها، بالاضافة الى البيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية وذلك حتى يمكن اضافة بيانات جديدة تتطلبها المستجدات والتطورات المستقبلية.

6ـ استبدال كلمة «شطب» ب «محو» لضبط الصياغة والدلالة اللغوية حيث ان السجل المشطوب من الممكن اعادة قيده مستقبلا.

7ـ استخدام عبارة «وسيلة الكترونية» بدلا من «موقع الكتروني» نتيجة لما يشهده قطاع التكنولوجيا والاتصالات من تطورات متسارعة.

8ـ ألغت اللجنة عقوبة الحبس المقررة في مشروع القانون وذلك لعدم تناسب العقوبة مع المخالفة وذلك ان المخالفات المتعلقة بالسجل التجاري لا تستوجب الحبس وعوضا عن ذلك فقد تم تغليظ العقوبات المالية برفع السقف الى عشرين ألف دينار كويتي.

9ـ استمرار العمل بالقانون الحالي ولائحته الى حين صدور القانون الجديد ولائحته التنفيذية حتى لا يكون هناك فراغ تشريعي.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة وبإجماع آراء اعضائها الحاضرين الى الموافقة (بعد التعديل) على مشروع القانون بشأن السجل التجاري.

7 شكاوى على جدول أعمال جلسة الثلاثاء المقبل

أدرج على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة المقررة يوم الثلاثاء المقبل 7 شكاوى وردت إلى المجلس وهي كالتالي:

1 ـ شكوى رقم 214 مقدمة من مواطنة ترعى زوجها المعاق تتضرر من رفض وزارة الشؤون الاجتماعية صرف راتب (ربات البيوت) لعدم بلوغها سن 55 عاما علما انه ليس لديها أي مصدر دخل آخر.

2 ـ شكوى رقم 215 مقدمة من مواطن يتضرر من قيام الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بتغيير درجة الإعاقة لديه رغم عدم حصول أي تغييرات جديدة في حالته الصحية.

3 ـ شكوى رقم 216 مقدمة من مواطن (مساهم في شركة أكنان جلوبل القابضة) يتضرر من رفض وزارة التجارة والصناعة (إدارة الشركات المساهمة) التأشير بالسجل التجاري بالقرار التي أسفرت عنها الجمعية العامة للشركة والخاصة بالترشح لعضوية مجلس الإدارة بعد إلغاء شرط امتلاك عدد معين من الأسهم ما يحرمه من إمكانية الترشح لعضوية مجلس الإدارة.

4 ـ شكوى رقم 217 مقدمة من مواطن يتضرر من إيقاف ديوان الخدمة المدنية العلاوة الاجتماعية لابنه المعاق بحجة أنه يتسلم راتبا من الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

5 ـ شكوى رقم 218 مقدمة من مواطن مكلف برعاية معاق يتضرر من رفض المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية منحه مكافأة نهاية الخدمة وكذلك البدلات عن معاشه التقاعدي من دون وجه حق.

6 ـ شكوى رقم 219 مقدمة من رئيس مجلس إدارة الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك يتظلم فيها من قرار الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية رقم 1682 لسنة 217 بشأن وقف الصيد عن طريق الجر الخلفي في المياه الإقليمية للكويت ولحين إشعار آخر.

7ـ شكوى رقم 220 مقدمة من مواطن يتضرر من تعسف الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لرفضهم مشروعه الذي قدمه لهم أكثر من مرة وما ترتب على ذلك من أضرار لحقت به.

جمعية الصحافيين الكويتية

إعلان

رحلة العمرة لأعضاء جمعية الصحافيين الكويتية وعائلاتهم

تنظم جمعية الصحافيين الكويتية رحلة العمرة السنوية إلى (مكة المكرمة) لأعضاء الجمعية وعائلاتهم لمدة 4 أيام في الفترة من 9 شعبان إلى 12 شعبان 1439 هـ الموافق يوم الأربعاء 25 أبريل إلى يوم السبت 28 أبريل 2018.

- باب تقديم الطلبات للمشاركة في هذه الرحلة مفتوح حتى نهاية دوام الخميس الموافق 2018/4/12 لغير الكويتيين وحتى نهاية دوام يوم الخميس الموافق 2018/4/19 للكويتيين.
- تكلفة المشاركة لعضو جمعية الصحافيين الكويتية:

1- الغرفة المزدوجة أو الثلاثية: 213 د.ك مائتان وثلاثة عشر ديناراً كويتياً للشخص الواحد.
2- الغرفة المفردة: 293 د.ك مائتان وثلاث وتسعون ديناراً كويتياً للشخص الواحد.

- تكلفة المرافق من غير أعضاء الجمعية:

1- الغرفة المزدوجة أو الغرفة الثلاثية: 313 د.ك ثلاثمائة وثلاثة عشر ديناراً كويتياً للشخص الواحد.
2- الغرفة المفردة: 393 د.ك ثلاثمائة وثلاثة وتسعون ديناراً كويتياً للشخص الواحد.

- تشتمل الرحلة على تذكرة سفر (كويت/جدة/كويت) على الدرجة السياحية + الاقامة في فندق دار التوحيد بمكة المكرمة مع الوجبات والتنقل من وإلى المطار + رسوم المغادرة.
- الزملاء الراغبون في زيارة المدينة المنورة سوف يتم توفير باص خاص يتحرك صباح يوم الخميس الموافق 26 أبريل والعودة مساء نفس اليوم.
- لا يعتبر العضو مسجلاً بالرحلة إلا بعد تعبئة النموذج وسداد المبلغ بالكامل وإحضار صورة عن جواز السفر أو البطاقة المدنية (صالحة لمدة 6 أشهر على الأقل) ولغير الكويتيين ضرورة إحضار الجواز الأصلي والإقامة صالحين لمدة 6 أشهر على الأقل وتأشيرة دخول عمرة صالحة إلى المملكة العربية السعودية.
- لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بسكرتارية الجمعية على هواتف:
24841033 - 24843351 - 99202402 علماً بأن دوام السكرتارية من الساعة 9 صباحاً إلى 1 ظهراً ومن 5 إلى 8 مساءً عدا يومي الجمعة والسبت عطلة.
- الأولوية للمشاركة في رحلة العمرة حسب التسجيل.
- عنوان المقر المؤقت لجمعية الصحافيين الكويتية: الشويخ الصناعية - شارع الصحافة - مبنى مجلة البلاغ - الدور الثاني - قسيمة 75 - أمام منطقة الخالدية.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى الزميلة

ناهد إمام

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

والدتها

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته
وألهم آلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون